

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/47
TD/B/COM.3/EM.15/3
25 July 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة

الإلكترونية من أجل التنمية

جنيف، ١٠-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢

تقرير اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة

الإلكترونية من أجل التنمية

المعقود في قصر الأمم، بجنيف

من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة

أولاً - خلاصة أعدها الرئيس ٢

ثانياً - المسائل التنظيمية ١٢

المرفق

الحضور ١٤

الفصل الأول

خلاصة أعدها الرئيس

مقدمة

١- عُقد اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية: العناصر الأساسية لبيئة تمكينية من أجل التجارة الإلكترونية من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وفقاً لمقرر اتخذته لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في دورتها السادسة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وكان على الاجتماع أن يقوم بعرض ومناقشة التجارب الوطنية للبلدان المتقدمة النمو والتنمية على السواء وتحديد العناصر الأساسية لوضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية تكون قائمة على المشاركة وشاملة، وتنفيذها ومعرفة أثرها في البلدان النامية. ونظمت المناقشات التي دارت بشأن البند ٣ من جدول الأعمال وفقاً للمواضيع التالية:

(أ) الصلات والتفاعلات القائمة بين استراتيجيات التجارة الإلكترونية والجوانب الأخرى للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية؛

(ب) تحديد الاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية: عرض التجارب الوطنية؛

(ج) تنمية الموارد البشرية وتدريبها على التجارة الإلكترونية؛

(د) الجوانب القانونية والتنظيمية لاستراتيجيات التجارة الإلكترونية؛

(هـ) الاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل الأساسية وسبل الوصول؛

(و) تصميم استراتيجيات التجارة الإلكترونية: الأدوار التي تضطلع بها الحكومات والفعاليات غير الحكومية؛ و

(ز) الدعم الدولي المقدم لاستراتيجيات التجارة الإلكترونية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

استراتيجيات التجارة الإلكترونية والتنمية

٢- أعرب الخبراء عن وجهات نظرهم بشأن مجموعة واسعة من المسائل التي تتصل بتنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما ما يتصل منها بالبلدان النامية. ونظر الخبراء، بصفة خاصة، في حالة تنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعوائق الكبرى التي تواجه البلدان النامية

والاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدم بغية النهوض بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وفيما يلي خلاصة لأهم النقاط التي نوقشت وحظيت بتوافق واسع في الآراء.

إسهام التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية

٣- أعرب الخبراء عن إقرارهم بالأهمية التي تكتسبها التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم. وتبرز تجارب العديد من البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية أنه كان للتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر اقتصادي هام على المؤسسات والمجتمع عامة. وباتت التجارة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية في تلك البلدان تؤدي دوراً هاماً في إنتاج السلع والخدمات وتبادلها.

٤- ولا تقتصر مساهمة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تبادل السلع والخدمات. فقد باتت تسخر أيضاً في العديد من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التصنيع، والمشتريات، والتوزيع والخدمات المالية، وأدت إلى تحسين فعالية تلك الأنشطة وإدارة المؤسسات، فضلاً عن تحسين مهارات العمال. كما أنها تحسن توفير الخدمات العمومية والحصول على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

٥- وأصبحت التجارة الإلكترونية القوة الدافعة لعولمة الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، أصبح العديد من مؤسسات البلدان النامية يشكل جزءاً لا يتجزأ من الشبكات العالمية لسلسلة الإمداد بالمنتجات التي تستخدم أساليب التجارة الإلكترونية على نحو متزايد. وتحت المؤسسات القائمة في البلدان المتقدمة النمو، من خلال تلك الشبكات، مؤسسات البلدان النامية على تبني التكنولوجيات الجديدة للمعلومات. فالبلدان التي لا تتعامل بالتجارة الإلكترونية يمكن أن تعرض للخطر القدرة التنافسية لمؤسساتها.

٦- ولم يشرع العديد من البلدان النامية إلا حديثاً في جني الفوائد الجمّة التي يمكن أن تتيحها التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك، لا تزال الفجوة كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في استخدام التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم درس الأسباب الدفينة لهذه الحالة درساً مفصلاً. وتشمل قلة الوعي بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفوائدها؛ والافتقار إلى الهياكل الأساسية الضرورية للاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائط الربط بالإنترنت؛ عدم القدرة على تحمل تكاليف الوصول إلى شبكة الإنترنت؛ والافتقار إلى الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة؛ والنقص في القدرات البشرية المطلوبة؛ وعدم استخدام اللغة والمحتوى المحليين؛ وعدم وجود المهارات والقدرة على تنظيم المشاريع. وتشمل العوائق الأخرى قلة توفر آليات ملائمة للتسديد المباشر على الخط، وصغر حجم الأسواق المحلية وانعدام العلامات التجارية.

الحاجة إلى وضع استراتيجيات لتنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧- رغم وضوح الفوائد التي يمكن أن يجنيها المجتمع وعملية التنمية من التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فليس من المرجح أن تُكتسب دون بذل جهود واعية ترمي إلى صياغة استراتيجيات إلكترونية وتنفيذها (وهي استراتيجيات يمكن استخدامها بغية النهوض بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية). ويجب أن تعالج العوامل التي أعاقَت تنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية باتخاذ إجراءات متضافرة في مجال السياسة العامة. وفي أكثرية الحالات، تتطلب الحلول اتخاذ قرارات ووضع أولويات على الصعيد السياسي. وبالفعل، تُبرز تجربة العديد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي نُحِتَت في تنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأساسي الذي أدته السياسات والاستراتيجيات الحكومية التي استُحدثت ونُفذت على مختلف أصعدة المجتمع. وينبغي للحكومات أن تركز على تهيئة بيئة تمكينية واسعة ومنظمة للتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستفيد منها المجتمع عامة. وفي بعض الحالات، قد تتطلب الاستراتيجيات الإلكترونية إجراء إصلاحات كبيرة على صعيد السياسة العامة والهياكل الأساسية، وهي إصلاحات لا تقدر على تنفيذها سوى الحكومات لتوفير حافز لمشاركة الأطراف المؤثرة على نطاق أوسع.

وضع استراتيجيات إلكترونية لتلبية احتياجات البلدان فرادى

٨- شدّد العديد من الخبراء على أنه في الوقت الذي يمكن أن تطبق فيه مجموعة من الاستراتيجيات الإلكترونية على البلدان النامية عامة، فإنه لا يمكن لأي مجموعة بمفردها من الاستراتيجيات الإلكترونية أن تتماشى مع ظروف جميع البلدان النامية واحتياجاتها. وبصفة عملية، فإنه توجد استراتيجيات إلكترونية بديلة ترمي إلى تنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنمية سليمة في البلدان المختلفة. وبصفة خاصة، لكي يكتب النجاح لاستراتيجية إلكترونية، يجب أن يتم وضعها بما يتماشى والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلد بعينه، بالتشديد على أهمية مجموعة الممارسات الدولية السليمة الآخذة في الظهور وبمراعاة مسائل مثل التنسيق وقابلية التبادل.

٩- ويجب أن ينظر إلى الاستراتيجيات الإلكترونية على أنها مجموعات من التدابير تكمل كل واحدة منها الأخرى. ذلك أن تنفيذ عدد قليل فقط من الاستراتيجيات الإلكترونية يمكن أن يكون غير كاف نظراً إلى أنه يمكن للمجالات التي لم تُتخذ فيها إجراءات أن تقوّض فعالية الاستراتيجيات التي جرى إرساؤها. وبناء على ذلك، فإن مجالات مثل المسائل القانونية، والتوعية، والموارد البشرية، والهياكل الأساسية وسبل الوصول، والمدفوعات الإلكترونية والتوزيع وتيسير التجارة يجب أن ينظر إليها بصفة مشتركة وتطوورها على نحو متوازٍ.

الحاجة إلى إشراك جميع الأطراف المؤثرة في وضع استراتيجيات إلكترونية

١٠ - يمكن للحكومات، عن طريق توفير إطار عمل، الاضطلاع بدور هام في ضمان مشاركة الأطراف المؤثرة مشاركة كاملة. فقد أثبتت التجارب الناجحة أن إنشاء كيان على أعلى مستويات الحكومة يشمل جميع الأطراف المؤثرة إنما يشكل عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الإلكترونية. ذلك أن تنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة متعددة الأبعاد، ويستلزم تصميم وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية فعالة مشاركة جميع الأطراف المؤثرة، بمن فيهم ممثلو الحكومات على المستوى الرفيع، ومنظمات أصحاب العمل، والمجتمع المدني والمستهلكون. وتم التشديد أيضاً على ضرورة أن تكون الحكومات قدوة في تبني ممارسات الحكومة الإلكترونية.

١١ - وبغض النظر عن أهمية الدور الذي تضطلع به الحكومة في استحداث استراتيجيات إلكترونية وتنفيذها، فإنه يجب أن يتأتى، في نهاية المطاف، الاستثمار اللازم من القطاع الخاص. وتبرز التجارب أن القطاع الخاص كان أكثر الأطراف المؤثرة ابتكاراً والقوة الدافعة الكبرى لتنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبصفة عامة، فإن أساليب تطبيق التكنولوجيا على أنشطة الأعمال التجارية تقررها السوق بصفة أكثر فاعلية من الحكومة. غير أن الاستراتيجية الإلكترونية التي تجمع بين تدخل القطاع العام ومبادرة القطاع الخاص بطريقة تدعم كل واحدة منها الأخرى هي الاستراتيجية الوحيدة القابلة للبقاء.

الحاجة إلى هئية بيئة اقتصادية محررة

١٢ - رأى الخبراء أنه بالإمكان تعزيز نجاح التجارة الإلكترونية عن طريق الإصلاحات، بما في ذلك تحرير مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم المدفوعات. ومع ذلك، رأى الخبراء أنه يمكن لاستراتيجية كهذه أن تؤثر في الوئام الاجتماعي إذا لم ترافقها تدابير علاجية تراعي حاجات الشعوب والمناطق التي يمكن أن تتأثر سلباً بها. فلا بد من وضع تدابير تحرير بعيدة المدى كهذه في إطار الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية الوطنية الأوسع نطاقاً. وإضافة إلى ذلك، فإن الأمل هو تحرير الاقتصاد في جميع القطاعات أو الخدمات على نحو متسق. ذلك أن تحرير بعض القطاعات وترك قطاعات أخرى يمكن أن يحول دون التنفيذ الكامل للاستراتيجيات. واقترح الخبراء أيضاً، أنه من أجل تعزيز سبل الوصول والاتصالية، ينبغي أن تستكمل الإصلاحات في مجال تحرير الاقتصاد والهيكل الأساسية، حيثما أمكن، بحلول تكنولوجيا على مستوى المجتمع المحلي، واستخدام اللغات المحلية وعدم استخدام الحواسيب.

قياس فعالية الاستراتيجيات الإلكترونية

١٣ - لاحظ الخبراء أن قياس نجاح الاستراتيجيات الإلكترونية القائمة مسألة أساسية من أجل تقييم فعاليتها على النحو المناسب والتخطيط لوضع استراتيجيات مستقبلاً. ولوحظ مع ذلك أن أساليب القياس تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن مقارنة إنجازات البلدان المختلفة ليست سهلة. ويمكن نظرياً قياس بعض المؤشرات، مثل الاستعداد الإلكتروني وزيادة إنتاجية الموظفين نتيجة تطبيق التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإن كان من الصعب القيام بذلك عملياً. ورأى الخبراء أيضاً أن من المفيد استحداث مجموعة من المؤشرات التي يمكن مقارنتها دولياً بهدف قياس فعالية أنشطة التجارة الإلكترونية.

التوعية وتنمية الموارد البشرية

١٤ - يعاني العديد من البلدان النامية من قلة الوعي بمختلف جوانب التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مزاياها، والمسائل القانونية والتنظيمية، وأفضل الممارسات، والحلول التكنولوجية، وما إليها. وقلة الوعي هذه سائدة في جميع المستويات، بما في ذلك لدى صانعي القرارات على مستويي الحكومة والمؤسسات ولدى المستهلكين. وتبعاً لذلك، فإن التوعية مسألة حيوية لجميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أن تنجز عملية التوعية بوسائل مختلفة منها المناهج الدراسية الملائمة في النظام التعليمي، والدورات التدريبية التي ترعاها الحكومة - والشركات التجارية - وتبادل المعلومات والآراء عن طريق تنظيم حلقات العمل والمؤتمرات. كما يمكن تنظيم حملات التوعية عن طريق وسائط الإعلام.

١٥ - واعتبر الخبراء تنمية الموارد البشرية عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية التجارة الإلكترونية وواحداً من أكثر الاختناقات إثارة للتحدي بالنسبة إلى البلدان النامية الساعية للتوكل بنجاح في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. ذلك أن العديد من البلدان النامية يعاني من نسبة إلمام ضعيفة بالقراءة والكتابة ومستوى التعليم لا يكفي لتنفيذ التعديلات اللازمة تنفيذاً كاملاً في تنظيم العمل، وهي تعديلات ضرورية لاستخدام التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة.

١٦ - وسلّم الخبراء بأنه من أجل معالجة النواقص في مستويي الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم، يتعين على الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، الاستثمار في التعليم والتدريب وصياغة سياسات ملائمة في مجال تنمية الموارد البشرية، بغية الاستفادة على نحو كامل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وينبغي تكييف النظم التعليمية والمناهج الدراسية بغية مراعاة متطلبات التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧- وينبغي أن تتضمن خطط تنمية الموارد البشرية تحولاً من نقل المعلومات والمعارف إلى اكتساب التفكير النقدي والابتكاري. كما يجب أن تُصمَّم سياسات تنمية الموارد البشرية بهدف توفير سبل متكافئة للنساء والرجال للحصول على فرص العمل المتاحة في سوق العمالة. وينبغي اتخاذ تدابير تهدف إلى استدراك هدر العمالة الماهرة الناتجة عن هجرة الأدمغة. وبغية تحقيق هذا الغرض، يمكن وضع خطط لتعقب الرعايا العاملين في البلدان المتقدمة والعائدين من تلك البلدان، فضلاً عن إتاحة حوافز لهم عند عودتهم وكذلك تشجيعهم على العودة. وأبلغ خبراء عديدون عن حالات ناجحة في هذا المجال.

١٨- ولاحظ الخبراء أن وجود مهارات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية يمكن أن يفيد في اجتذاب شركات تكنولوجيا المعلومات من البلدان المتقدمة النمو لإنشاء مؤسسات أو فروع لها في البلدان النامية.

الجوانب القانونية والتنظيمية

١٩- تشكل الحاجة إلى إنشاء هياكل أساسية قانونية وفي مجال السياسة العامة تدعم أنشطة التجارة الإلكترونية وتؤدي إليها واحدة من المسائل الأساسية التي ينبغي لصانعي السياسات تناولها بالدرس عند تحديد استراتيجية للتجارة الإلكترونية. وينبغي للتشريعات أن تهدف إلى توفير الأمن القانوني والقدرة على التنبؤ والحياد التكنولوجي والتجاري فضلاً عن رفع الحواجز أمام الوصول إلى التجارة الإلكترونية واستخدامها وأمام الحركة الحرة للتجارة الإلكترونية. وتبعاً لذلك، فإنه من المهم ضمان أن تكون الصفقات التجارية التي تتم على الخط صحيحة وملزمة قانوناً وقابلة للتنفيذ. ورغم أن العديد من المسائل مثل القانون الواجب التطبيق، والولاية القضائية، وحماية المستهلك والخصوصيات والبيانات يظل عالقاً على الصعيد الدولي، فقد جهّز المجتمع الدولي عدداً من القوانين النموذجية والصكوك الدولية لتهيئة المناخ الملائم للتجارة الإلكترونية. وسلّم الخبراء، من بين جملة أمور، بأهمية القانون النموذجي لعام ١٩٩٦ الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن التجارة الإلكترونية والقانون النموذجي لعام ٢٠٠١ بشأن التوقيعات الإلكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وكانت المرونة اللازمة للتشريعات النموذجية ملائمة في العديد من الحالات للدول التي ترغب في إدخال بعض التغييرات على النص الموحد.

٢٠- ويجب أن تعكس أولويات السياسات الوطنية في الإطار القانوني لزيادة التيقن وتشجيع الثقة إلى أقصى حد في التجارة الإلكترونية واستخدامها. ذلك أن الإطار القانوني، الذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر البيئة الممكنة، يؤثر في مشاركة الأسواق. وتم التشديد على عملية الإصلاح وإجرائها تبعاً. وفضلاً عن ذلك، شدّد الخبراء على أهمية عقد حوار ونقاش عامين واسعين مع جميع الأطراف المؤثرة قبل إعداد تشريعات التجارة الإلكترونية بغية كفالة العدالة والتوازن المنصف بين مختلف المصالح المعنية.

٢١- وشدد الخبراء على ضرورة أن تأخذ الدول احتياجاتها الذاتية في الاعتبار عند اعتماد أي تشريعات جديدة في مجال التجارة الإلكترونية. وينبغي لها، عند القيام بذلك، أن تراعي الطابع الدولي للتجارة الإلكترونية والرغبة في تنسيق النظم وتحقيق مواءمة بينها على الصعيد الإقليمي.

٢٢- وحدد الخبراء عدداً من المسائل القانونية الهامة مثل الطريقة البديلة لتسوية النزاعات أو طريقة تسوية النزاعات على شبكة الاتصالات مباشرة، والتعاقد الإلكتروني، وحماية المستهلك، وحماية الخصوصية والبيانات، والجرائم الحاسوبية، والضرائب، والجمارك، والولاية القضائية، والاستيراد والتوزيع، وحقوق الملكية الفكرية بما في ذلك إدارة الحقوق الرقمية. وأكد الخبراء على لزوم أن تشارك البلدان النامية في النقاش الدولي الجاري. وفضلاً عن ذلك، لاحظ الخبراء، إقراراً منهم بتقارب طابع التجارة الإلكترونية، والأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها مبادئ القانون المتعلقة بالمنافسة العامة والاعتماد عليها لعدم ممارسة أنشطة مناهضة للمنافسة في حيز التجارة الإلكترونية.

٢٣- وتم التشديد على أنه سيكون من الصعب تحقيق التنسيق في عدد من المجالات مثل الضرائب، والرسوم الجمركية، وخصوصية البيانات وأمنها، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتباينة التي تشهدها البلدان. غير أن من المهم تحقيق درجة معينة من التبادلية بغية تفاعلي الحواجز التي تحول دون تنمية التجارة الإلكترونية. ولاحظ الخبراء وجود مجال آخر من المجالات التي تبعث على القلق والذي يتمثل في تطبيق بعض القوانين الوطنية عبر الحدود، وهي قوانين تحكم التجارة الدولية ويمكن أن تتعارض مع تشريعات وطنية أخرى. وتم التشديد على أن اندثار الحدود الإقليمية يثير تساؤلات بشأن إمكانية تطبيق المبادئ التقليدية للولاية القضائية والقانون الواجب تطبيقه في بيئة إلكترونية.

٢٤- ورغم أنه من المعروف جداً أن التجارة والتكنولوجيا كثيراً ما تستبقان القانون وأن القانون قد تكيّف تاريخياً لخدمة المطالب التجارية والمالية وتيسير التجارة، فإنه من الصحيح أيضاً أن التكنولوجيا تحتاج إلى مراعاة الشروط القانونية ذات الصلة. وينسحب ذلك تماماً على التجارة الإلكترونية، نظراً إلى أن قوانين العديد من البلدان تشتمل على شروط صارمة تتصل بمسائل مثل القدرة على التفاوض ومستندات الملكية. وعلاوة على ذلك، يستلزم التنظيم الفعال لمسائل التجارة الإلكترونية، مثل إدارة البريد الإلكتروني عديم الأهمية والحقوق الرقمية، أن تترافق الحلول التشريعية مع الحلول التقنية.

٢٥- وشدد الخبراء على حياد وسائل الإعلام بوصفه مبدأً أساسياً يجب أن تراعيه الحكومات عند سن تشريعات.

٢٦- وأقر الخبراء بأهمية التوقيعات الإلكترونية في إطار التجارة الإلكترونية بوصفها أداة حيوية تكفل الاستيثاق من الرسائل الإلكترونية. ذلك أنه من المهم بالنسبة إلى البلدان التي ترغب في استخدام مختلف تقنيات التوقيع الإلكتروني أن تسن تشريعات ملائمة تضمن أن يتم استخدام التوقيعات الإلكترونية بأثر قانوني. ورغم أن عدداً كبيراً من البلدان سن تشريعات تعترف بصحة التوقيعات الإلكترونية، فإنه لا يوجد تقدم كاف في مجال الاعتراف بالشهادات الأجنبية والتوقيعات الإلكترونية عبر الحدود.

٢٧- ورأى العديد من الخبراء أن حاجة البلدان النامية التي ترغب في تكييف قوانينها الوطنية إلى الحصول على المساعدة التقنية، لتهيئة بيئة ملائمة للتجارة الإلكترونية تمثل مسألة ذات أولوية. ووجهت طلبات إلى المجتمع الدولي بغية تعزيز أنشطته في هذه المجالات. وفضلاً عن ذلك، اعتُبر أن تعزيز التدريب والتعليم من العناصر الأساسية لتنمية التجارة الإلكترونية.

الاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل الأساسية وسبل الوصول

٢٨- نظر الخبراء في مسألة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل الأساسية وسبل الوصول من زوايا عديدة. وناقشوا المسألة في ضوء الفوارق التكنولوجية والمجتمعية القائمة بين البلدان النامية، بل وكذلك في إطار الفرق القائم بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في بلدان بعينها. ورئي أن هدف توفير الخدمات العالمية يجب أن يتجاوز الاتصالات الهاتفية البسيطة وأن يشمل تكنولوجيات الإنترنت والتجارة الإلكترونية. وعند مناقشة النماذج والسياسات التي يمكن بها دعم الاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل الأساسية وسبل الوصول في المناطق الريفية، أقرّ الخبراء بأن سبل الوصول والهياكل الأساسية تشكل، إلى جانب المحتوى المحلي في اللغات المحلية وما يتصل منها بالمجتمعات المحلية هدفاً يجدر تحقيقه.

٢٩- ولوحظ أن البلدان النامية، ولا سيما مجتمعاتها المحلية الريفية، لا يمكنها انتظار أن تصبح التكنولوجيات المتطورة حقيقة واقعة قبل العكوف على استخدام الإنترنت وممارسات التجارة الإلكترونية. ويمكن استحداث سياسات عامة وممارسات وتنفيذها في ظروف واقعية بصدد الأنشطة القائمة لتنظيم المشاريع. وينبغي أن تشجّع المشاريع المجتمعية، حتى المشاريع التي تتضمن بطبيعتها نسبة ضئيلة من التكنولوجيا (البريد الإلكتروني الذي تكفله المجتمعات المحلية - أو إدارات البريد والبرق والهاتف)، بغية تحسين التماسك الاجتماعي.

٣٠- وأتاح "النقاش حول البرامج غير المشفرة" أفكاراً تتعلق بالعديد من تطبيقات السياسات العامة الممكنة لفائدة البلدان النامية. ويمكن أن تكون البرامج غير المشفرة هامة للبلدان النامية بسبب رخص ثمنها، وقدرتها على تنمية التطبيقات باللغات المحلية وإمكانية استخدامها في التنمية المجتمعية في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية وسبل الوصول. ورغم أن البرامج غير المشفرة ليست مجانية بالضرورة، فإنها كثيراً ما تتاح

بأسعار تقل بكثير عن الأسعار التي تباع بها المنتجات التجارية. غير أنها تستلزم استثماراً في التدريب وفي إذكاء حس الوعي بخصائصها ونواقصها. ولوحظ أيضاً أنه في إطار السوق العالمية لبرامج الحاسوب، أتاحت البرامج غير المشفرة خياراً أكبر للمستهلكين وقاومت الممارسات الاحتكارية. وقد اعتمد العديد من الحكومات وأجهزتها في البلدان المتقدمة والبلدان النامية نظم وتطبيقات تشغيلية غير مشفرة.

٣١- ويرتبط استخدام البرامج، سواء كانت غير مشفرة أو تجارية، بالحصول على معدات حاسوب ميسورة الكلفة. ونوقش عدد من نماذج السياسات العامة، بما فيها دعم ملكية الأسر للحواسيب الشخصية وإنشاء ودعم مراكز تتيح سبل الوصول للمجتمعات. وأثيرت تساؤلات بشأن كيفية تشجيع المستخدمين على استعمال التكنولوجيا لأغراض الأعمال التجارية والتنمية (الصحة والتعليم، وما إليها). ولوحظ أن تكثيف الاستخدام التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتوفير الإمكانيات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية وسبل الوصول، يجب أن يستكمل باستحداث سياسات حكومية يكون الهدف منها وضع القطاع المالي على الخط. وأثيرت مسألة أخرى هي ضرورة إجراء تقييم حاسم للمجالات التي يكون فيها أداء القطاع الخاص هو الأفضل والتي لم يتمكن فيها القطاع العام من الإسهام فيها إسهاماً هاماً.

٣٢- ويلزم استحداث وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية ذات صلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل الأساسية وسبل الوصول مع مراعاة جميع شرائح المجتمع بغية التخفيف من وطأة الإقصاء الرقمي. وبالنسبة إلى المناطق الريفية التي لن يكون فيها الاستثمار الخاص في تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية مربحاً، يجب النظر في التمويل الحكومي أو غير ذلك من أشكال الإعانات مع مراعاة أهداف التنمية الطويلة الأجل.

٣٣- وناقش الخبراء العديد من الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز استخدام الأجهزة لأغراض تجارية في نقاط الوصول المتاحة للمجتمعات، مثل المدارس، ومقاهي الاتصال بالشبكات العالمية، ومراكز الاتصال من بعد وغيرها من المرافق العمومية. ورأى الخبراء أن المشاريع المجتمعية تحتاج إلى قدرة محلية على تنظيم المشاريع. ويمكن أن تنفذ الخدمات المجتمعية ببسر أيضاً عن طريق استخدام برامج غير مشفرة.

الدعم الدولي للاستراتيجيات الإلكترونية

٣٤- يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور داعم في الجهود المبذولة من أجل استحداث استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية وتنفيذها. وشملت المبادرات العالمية التي تم تنفيذها مؤخراً، مثل مبادرات فرقة العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية والتابعة لمجموعة الثمانية، أو فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، موضوع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في خطط عملها، معتبرة أن التخفيف من الهوة

الرقمية عنصر أساسي من عناصر الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر. وتم التشديد على أهمية ربط هذه الجهود بالجهود التي تبذلها منظمات دولية أخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.

٣٥- وأعرب الخبراء عن ترحيبهم بشروع جميع الوكالات المانحة الكبرى في عملية استعراض سياساتها بهدف دمج تكنولوجيا المعلومات في برامجها الإنمائية. وينبغي تنسيق ذلك الدعم، إلى أبعد الحدود الممكنة، لتقليل الازدواجية.

٣٦- وينبغي للوكالات المانحة، عند تقديم مساعدتها الإنمائية إلى البلدان النامية، أن تضمّن مساعدتها مكوّناتاً لتنمية التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات. وينبغي استخدام الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية للبلدان النامية، كلما توفرت، بغية تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تحظى بالدعم الدولي.

٣٧- وأقر الخبراء بأن الاستراتيجيات الإلكترونية تشكل حجر الزاوية لـ"تكنولوجيا عالمية للمعلومات والاتصالات لوضع استراتيجية أو نهج إنمائي". ويجب أن يتحول التشديد في المبادرات الدولية من التركيز الضيق على الهياكل الأساسية وسبل الوصول إلى انتهاج نهج شامل يدمج تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات على صعيد المشاريع ومشاركة المجتمعات المحلية. ومن المهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إطار إنمائي لمضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حد، بما في ذلك الآثار الإيجابية للتكنولوجيات الجديدة في الصحة العامة، والحد من الفقر، وإصلاح الاختلالات الجنسانية والإدارة الديمقراطية.

٣٨- وألقي الضوء أيضاً على أهمية الشبكات الإقليمية، لتمكين البلدان التي تواجه نفس التحديات والتي لديها خلفيات اقتصادية واجتماعية مماثلة من تبادل الخبرات، والتخفيف من حدة التوتر بين الدينامية التكنولوجية والحاجة إلى التبادلية، وهو ما من شأنه أن يدفع البلدان إلى وضع معايير. ويمكن أن يوجد حل في المعايير التطورية التي تم وضعها على الصعيد الإقليمي.

٣٩- ورأى الخبراء أيضاً أن هناك بعض العوائق التي لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات معالجتها، مما استلزم استكمال الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي لتسخير الإمكانيات الإنمائية للتكنولوجيات الجديدة باتخاذ إجراءات على جبهات أخرى، منها على سبيل المثال، تعزيز إمكانيات وصول صадرات البلدان النامية إلى الأسواق إلى أبعد الحدود.

٤٠- وينبغي للبلدان النامية، عند تصميم استراتيجياتها للتجارة الإلكترونية، أن تنظر في سبل تعزيز مشاركتها في المنتدىات الدولية التي تناقش فيها السياسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والمسائل التنظيمية، بما فيها منظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومؤسسة الإنترنت لإسناد الأسماء والأرقام (لعاوين الإنترنت).

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - عقد اجتماع الخبراء

٤١ - عقد اجتماع الخبراء المعني باستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية: العناصر الأساسية لبيئة تمكينية من أجل التجارة الإلكترونية في قصر الأمم، بجنيف، من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٤٢ - انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: سعادة السيد محمد حميد محمد جعفر (بروني دار السلام)

نائبة الرئيس والمقررة: السيدة ماريال بيكادو (كوستاريكا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٣ - أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.15/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال

٣ - استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية: العناصر الأساسية لبيئة تمكينية من أجل التجارة الإلكترونية

٤ - اعتماد تقرير الاجتماع.

دال - الوثائق

٤٤ - كان معروضاً على اجتماع الخبراء، للنظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة من أمانة الأونكتاد بعنوان "استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية: العناصر الأساسية لبيئة تمكينية من أجل التجارة الإلكترونية (TD/B/COM.3/EM.15/2)".

هاء - اعتماد تقرير الاجتماع (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٥ - أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقررّة بأن تعد التقرير الختامي للاجتماع، تحت سلطة الرئيس.

المرفق

الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	السودان
أذربيجان	سويسرا
الأردن	الصين
إستونيا	عمان
ألمانيا	غامبيا
أنتيغوا وبربودا	غينيا
أوروغواي	فرنسا
أوغندا	الفلبين
إيران (جمهورية - إسلامية)	قطر
باكستان	قيرغيزستان
البحرين	الكاميرون
البرازيل	كندا
بربادوس	كوبا
بروني دار السلام	كوستاريكا
بنن	كينيا
بوتسوانا	لاتفيا
بوركينا فاسو	لبنان
بولندا	ماليزيا
بيلاروس	مدغشقر
تايلند	مصر
توغو	المغرب
جامايكا	منغوليا
الجمهورية التشيكية	موريشيوس
جمهورية ترازيا المتحدة	نيبال
جمهورية كوريا	نيجيريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الهند
جنوب أفريقيا	هولندا
جيبوتي	اليمن
زامبيا	اليونان
زمبابوي	

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.3/EM.15/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ

منظمة العمل العربية

الجماعة الأوروبية

منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الجنوب

٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية

البنك الدولي

الاتحاد البريدي العالمي

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٤- وكانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلة في الاجتماع.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

الغرفة التجارية الدولية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة

٦- وحضر الاجتماع المحاضرون التالية أسماؤهم:

السيدة سوايندبتا بال شويدري، المنسقة، بيرل مونجيرز، الهند

السيد سمير برادهي، المدير العام المساعد، شركة بيبيلوس للتأمين، بيروت، لبنان

السيدة فاندا سكارتييني، وزيرة السياسة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وزارة العلم والتكنولوجيا،
البرازيل

السيد غارجين شوغاسيان، المدير التنفيذي، مؤسسة تكنولوجيا المعلومات، يريفان، أرمينيا

السيد لينّار فيك، مستشار لدى رئيس الوزراء، إستونيا

السيد إيريك كابريولي، أستاذ ومحامي، معهد الدراسات التجارية العليا، نيس، فرنسا

السيدة كاترين مان، كبيرة أعضاء معهد الدراسات الاقتصادية الدولية، واشنطن العاصمة، الولايات
المتحدة

السيدة سواسي ميتر، أستاذة زائرة، جامعة ساسكس، المملكة المتحدة

السيد عز الدين انصيري، مستشار، إدارة الوظيفة العمومية، مكتب رئيس الوزراء، تونس

- - - - -